أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية

١- المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسة الثلاثة:

سبق القول أن المشكلة الاقتصادية الأساسية تتمثل في أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة بالمقارنة بالحاجات عليها وبسبب هذه المحدودية تنشأ مشاكل أخرى في الاختيار بين الاستخدامات للموارد وفي اختيار طرق تنظيم الموارد وتوزيعها، هذه المشاكل يمكن صياغتها في ثلاثة أسئلة رئيسة.

أ- ماذا يجب أن ينتج؟

إن أي مجتمع لا يستطيع أن ينتج السلع والخدمات التي يحتاجها جميعها.. فماهيي السلع والخدمات التي يجب عليه انتاجها؟ وبأي الكميات؟ هل يجب أن ينتج المجتمع مثلاً سلعاً غذائية أكثر وملابس أقل أو مزيداً من السلع العسكرية لتعزيز القدرة الدفاعية وقدراً أقل من السلع المدنية؟ أو هل يخصص بعض الموارد الانتاجية في انتاج الكثير من السلع للوقت الحالي (أي السلع الاستهلاكية) ومقداراً أقل لإنتاج السلع الانتاجية، حتى لو كان ذلك يعني انتاج سلع استهلاكية أقل في المستقبل؟ فلو الاقتصاد يعمل بكفاءة (أي على منحي امكاناته الانتاجية) فإن اختيار انتاج الكثير من سلعة ما سوف ينقص من القدرة على انتاج سلع اخرى.

فعلى المجتمع أن يقرر (بطريقة أو بأخرى) ماذا ينتج وكم يجب أن ينتج من السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراده؟. فالندرة النسبية للموارد تؤدي إلى حتمية الاختيار كماً ونوعا بين السلع والخدمات التي يمكن انتاجها، وهذا يعني أن المشكلة تكمن هنا في اتخاذ القرارات الخاصة بكفية توزيع الموارد والامكانات المحدودة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات، وتختلف هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

ب- كيف ينظم الانتاج؟

إن اتخاذ قرار بإنتاج أنواع السلع والخدمات وتحديد الكميات اللازمة من كل منها لا يعني أن المهمة قد انتهت إذ يجب تحديد كيف يمكن للموارد أن تتحول إلى منتج نهائي من السلع والخدمات؟ أي على المجتمع أن يحدد (الكيفية) التي سيتم بها انتاج ما يتقرر انتاجه من سلع وخدمات، أي لابد من اتخاذ قرار بشأن أنسب الطرق المواتية لإنتاج ما استقر الرأي عليه من سلع وخدمات. وواضح أن الحاجة إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل تبرز في حالة وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للإنتاج، وهذا يطرح اسئلة مثل:

أ- كيف يتم توجيه الموارد وتوزيعها نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المرغوبة وكيف يتم حجب تلك الموارد عن الأنشطة غير مرغوبة...؟

ب- ماهي المؤسسات التي سوف تقوم بالإنتاج المطلوب، وكيف ستحصل كل منها على الموارد اللازمة لتأدية دورها وتحقيق الانتاج المطلوب منها..؟

جـ- ما هو الأسلوب الأكثر كفاءة للجمع بين عوامل الانتاج لكل مؤسسة أي ما هو الأسلوب التقني الأمثل اللازم اتباعه في الانتاج ..؟

ج- كيف يوزع الناتج.؟

بعد الحصول على المنتجات بشكلها النهائي، يجب تحديد الكفية التي سوف يتم بوساطتها توزيع الناتج على الوحدات والمؤسسات الموجودة في المجتمع، بمعنى آخر كيف ستوزع السلع الاستهلاكية على قطاع المستهلكين وكيف ستوزع السلع الانتاجية على قطاع المنتجين من أجل إعادة استثمارها من جديد..؟ وماذا يجب أن يدفع للحكومة كي تقوم بدورها في المجتمع؟

إن طبيعة الاجابة عن هذه الاسئلة لا تتعلق فقط بالاقتصاد وإنما أيضاً بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع. إن الأسئلة الثلاثة ماذا وكيف ولمن نتج ترتبط ببعضها ارتباطاً قوياً ذلك أن اسلوب توزيع الناتج يوثر بقوة على اختيار ما ينتج كما أن اختيار ما ينتج سوف يؤثر في نوعية الموارد وكيفية استخدامها. وفي الحقيقة فإن الأسئلة الاقتصادية الثلاث يجب أن يجاب عليها في وقت واحد.

النظام الاقتصادي[1]

استقر الرأي على أن كل مجتمع بشري يمر في تطوره عبر أنظمة اقتصادية مختلفة. ولقد حاول كثير من الاقتصاديين تحديد الانظمة الاقتصادية الموجودة حالياً أو التي وجدت في حقبات تاريخية سالفة من خلال بعض المقاييس السوسيولوجية أو الاقتصادية.

فقد قدم العالم الاجتماعي الفرنسي " كورفيتش Gurvitch" في كتابه "المحددات الاجتماعية والحرية البشرية" تقسيماً للأنظمة الاقتصادية على أساس عوامل سوسيولوجية محضة أهمها " سلم المعتقدات الاجتماعية"، حيث يقسمها إلى قسمين:

- مجتمعات عتيقة أساسها المجتمع القبلي.
- مجتمع حضارية، ومنها مجتمعات قديمة تضمنها التاريخ وتسمى بالمجتمعات التاريخية ومجتمعات معاصرة.

أما التيار الأكثر من المؤلفين فقد اتخذ من المقاييس الاقتصادية أساساً لتفريق بين الأنظمة الاقتصادية. فالتحليل الماركسي مثلاً يعتبر الأنظمة الاقتصادية ماهي إلا بنى فوقية تتولد على اسلوب الانتاج المتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. ويميز بين الانظمة على أساس طبيعة ملكية عوامل الإنتاج ومصدر التحكم فيها.

أما انتونيلي Antonelli فيميز بين الأنظمة على أساس العلاقات والمؤسسات الاقتصادية فيعرف النظام الاقتصادي بقوله: النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة معينة محددة في الزمان والمكان.

أما صومبارت Sombart الذي أخذ عنه بيرو F. Perroux فقد عرف النظام الاقتصادي بقوله: إنه المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

- الروحية، أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.
- الشكل، أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي (نظام الملكية ،نظام العمل، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).

---

[1] Economie Politique.R. Barre.Op.Cit. Pp.١٦٧-١٨٨

التحليل الاقتصادي د. انطوان أيوب. مصدر سبق ذكره ص٦١-٧٥

الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، فتح الله.ص١٥٤-١٨٥.

- المادية ، أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمجموعة وسائل وطرق انتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات .

الملاحظ أن هناك تداخلاً منطقياً بين العناصر الثلاث في تكوينها لنظام اقتصادي معين . ولكن واحداً منها في تقديرنا هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام الاقتصادي وهو عنصر "الشكل" ،لأن هذا "الشكل هو تعبير "الروحية" التي تتجسد في النهاية بالخلفية الفكرية "الايديولوجيا" التي يقوم عليها النظام، وهي أيضاً التي تتزامن وتتوافق مع مستوى معين من وسائل وطرق الانتاج .

ولكن هل هناك اجماع بين المفكرين على هذا العنصر؟

أساس التمييز بين الانظمة الاقتصادية :

إذا عدنا في الواقع إلى الأدبيات الاقتصادية لوجدنا أن المفكرين قد انقسموا بشكل عام إلى قسمين:

القسم الأول: اتخذ من الشكل، أي مجموعة العناصر القانونية والاجتماعية والتأسيسية التي يقوم عليها النظام أساساً لتصنيف الأنظمة الاقتصادية.

القسم الثاني: اتخذ من المادية، أي المستوى التقني الذي درجة التطور في الفعاليات الاقتصادية أساساً لتصنيف الأنظمة الاقتصادية. وتبعاً لذلك نلاحظ تصنيفات مختلفة للأنظمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية.

أشكال النظم الاقتصادية:

سوف نعمل لعرض أشكال النظم الاقتصادية تبعاً للقسمين المذكورين أعلاه أي على أساس الشكل والمادية.

تصنيف النظم الاقتصادية حسب الشكل:

هنا نلاحظ أيضاً تصنيفين للنظم الاقتصادية، أحدهما اعتمد في التصنيف على مجموعة عوامل العنصر (نظام الملكية، نظام العمل، دور الدولة) والآخر اعتبر أن نظام الملكية وحده هو العامل المحدد للتفريق بين الأنظمة حيث أن جميع العوامل الأخرى إنما تتحدد وفقاً لطبيعة الملكية.

التصنيف الأول:

يمكننا هنا أن نلاحظ أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى ثانوية أو هامشية وسوف تعرض بإيجاز، لكل من هذه الأنظمة طبقاً لعناصر النظام.

أولاً- الأنظمة الاقتصادية الرئيسية:

١- نظام الاقتصاد المغلق:

وقد ساد هذا النظام في عصور الاقطاع ويتميز بالخصائص التالية:

أ- تتلخص الدوافع الاقتصادية في هذا النظام بمبدأ الاكتفاء الذاتي، أي تلبية حاجات الاقطاعي وحاجات الفلاحين القاطنين ضمن أملاكه، وليس من سمات هذا النظام الخروج عما هو مألوف والتعرض للمخاطرة من أجل تحسين الوضع الفردي والعام. فينتهي الاقتصاد حيث تنتهي مساحة أراضي الاقطاعي.

ب- يرتكز هذا النظام على مبدأ أساسي هو حصر سلطة التقرير والبت بشخص واحد هو الاقطاعي. فله سيطرة مطلقة على الأشياء والأشخاص ونتاج عملهم.

جـ- يتميز النظام بمستوى تقني متدني وراكد، حيث أن التطور في وسائل الانتاج تحتاج إلى حافز أساسي وهو تنامي الطلب على المنتجات، ورأينا انعدام الحافز في هذا النظام.

٢- نظام الاقتصاد الحرفي:

ويمثل هذا النظام اقتصاد اوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ويتميز بالسمات التالية:

أ- لا تختلف الدوافع الاقتصادية في هذا النظام عما هي في النظام السابق سوى أن إطار هذا النظام امتد إلى المدينة بعد أن كان مقتصراً على الاقطاعيات. غير أن ما يميز هذا النظام هو دافع" إجادة السلعة" و المهارة في صنعها لدى الحرفيين.

ب- يعتمد النظام الحرفي من الناحية الاجتماعية والقانونية على أساسين اثنين : الأول هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . حيث أن الحرفيين أحرار يمتلكون رؤوس أموالهم . والثاني هو خضوع كل الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة ونابعة من تقاليد تحدد بمقتضاها طرق الانتاج والسلم

الاجتماعي داخل المهنة كما تحدد مقاييس الانتاج الجديد ومقاييس صمود الحرفي عبر مختلف مستويات المسؤولية المهنية .

جـ- من الناحية التقنية. لم يعرف هذا النظام تطوراً كبيراً في وسائل الانتاج . فما يزال الحرفي يستعمل المعدات اليدوية الصغيرة . حيث لا ينتج الا كميات صغيرة من السلع بناء "على الطلب " ولزبائن معينين.

٣- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ولد النظام الرأسمالي في اوروبا وساد معظم دولها منذ القرن الثامن عشر وانتقل مركزه الأساسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتميز بالخصائص التالية:

أ- الدافع الأساسي في الحياة الاقتصادية لهذا النظام هو السعي للحصول على أكبر قدر ممكن " الربح". ولقد أرجع صومبارت الفكرة الرأسمالية إلى مبادئ ثلاثة هي: حرية التملك. وحرية المزاحمة. والعقلانية أو الرشادة (أي تقدير الأشياء يرتكز على الحسابات الدقيقة للكلفة و الربح).

ب- أما من الناحية القانونية والاجتماعية فإن النظام الرأسمالي يرتكز على المقومات التالية:

١) الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحرية الفرد في استعمال ملكيته غير المقيدة. كيف شاء. مما يؤدي ذلك إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين الذين يملكون وسائل الانتاج من رأسمال وأرض. والذين لا يملكون هذه الوسائل فيضطرون لبيع قوت عملهم لأصحاب رؤوس الأموال.

٢) العمل من الناحية الحقوقية حر، غير مقيد. غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط كأي سلعة، بالسوق.

٣) الدور الهام والمتميز الذي يقوم به" المستحدث" الذي يجمع عناصر الانتاج في وحدته الاقتصادية (المشروع). ويؤلف بينها ليحصل على ناتج يدفعه للسوق من أجل تحقيق هدفه الأساسي الذي هو أقصى ربح.

٤) تبقى الدولة في هذا النظام بعيدة عن الحياة الاقتصادية. فينتج عن ذلك أن الحكم بين المصالح الخاصة المتصارعة هو السوق. غير أن تغيرات هامة طرأت على دور الدولة في الحياة الاقتصادية خلال العقود الأخيرة فلم تعد غائبة عن الميدان الاقتصادي.

جـ- بالنسبة لوسائل الانتاج وللتطور التقني فإن هذا النظام كون مناخاً مناسباً. فالتقدم الكبير الذي حققته البشرية منذ مطلع القرن التاسع عشر في ميادين الانتاج المختلفة إنما يعود الفضل فيه لهذا النظام، حيث تطلب باستمرار استخدام الوسائل والأساليب الحديثة لتخفيض النفقات وزيادة الأرباح والفوز في المنافسة.

٤- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

ويدعوه بعض المؤلفين بالنظام الجماعي فقد ظهر على صعيد التطبيق في الاتحاد السوفياتي اعتباراً من نجاح ثورة عام ١٩١٧ ثم امتد إلى دول اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وانضمت إليه دول أسيوية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام ثم كوريا في القارة الامريكية. كما أن بعض الدول الأخرى أخذت تنهج سبيلاً يؤدي بها إلى هذا النظام. وأهم خصائص هذا النظام ما يلي:

أ- الدوافع الأساسية في هذا النظام هي إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع والوصول إلى اقتصاد متوازن. متناغم يبعد عن المجتمع والتقلبات والهزات التي يعرفها النظام الرأسمالي. وكذلك لتلبية الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع.

ب- أما القاعدة القانونية لهذا النظام فتركز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، وتفقد السوق في هذا النظام قوتها السحرية ويدها الخفية المحركة للاقتصاد. وتحل الخطة محل السوق، حيث يصبح للدولة الدور الهام في الحياة الاقتصادية، فهي التي تدير الانتاج العام وتقرر قواعد توزيع الدخل.

جـ- ومن ناحية المستوى التقني فيعتمد الانتاج الاشتراكي على تقنية متقدمة لأنه يستهدف استخراج أكبر فائض ممكن لاستخدامه قصد الدفع بالإنتاج إلى الأمام في سبيل الاستجابة لحاجات كل أفراد المجتمع عند كل مرحلة من مراحل التقدم الاقتصادي.

ثانياً- الأنظمة الاقتصادية الثانوية:

وقد نعتت بهذا الوصف إما لأنها وجدت في فترات زمنية معينة. أو لأنها تتداخل مع انظمة أخرى. ويمكن أن نميز نظامين منها: نظام الطوائف والنظام التعاوني.

١ – نظام الطوائف:

يتسم هذا النظام باعتماده على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف تضم كل العاملين في المهنة، فتجمع بين رأس المال والعمل في سبيل خلق انسجام بينهما وعلى أساس محو كل أثر للصراع الطبقي داخل المجتمع. وقد طبق هذا النظام في مراحل تاريخية معينة تميزت بسلطة ديكتاتورية مثلما حدث في النظام النازي بألمانيا ونظام الفاشيستي بإيطاليا ونظام فيشي بفرنسا ونظام سان سالازار بالبرتغال.

لقد انطلقت هذه الأنظمة كلها نتيجة الأزمات التي عرفتها الدول الرأسمالية بين الحربين والتي نتجت عن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي. وباعتبار أن المناخ الذي سادت فيه هو الديكتاتورية وقمع الحريات الفردية مع احترام لأساسيات النظام الرأسمالي فقد زال بزوال الأنظمة السياسية التي أقامته.

أما عن خصائص هذ النظام فيمكن تجسيد أهمها بما يلي:

أ– من ناحية الدوافع، فالهدف الأساسي لنظام الطوائف هو خلق الانسجام بين الطبقات التي تكون المجتمع وجمع رأس مال والعمل في حركة واحدة بقصد رفع المستوى الاقتصادي لكل العناصر التي تكون المجتمع. فهو يريد أن يذيب التناقضات الاجتماعية في بوتقة واحدة وفي حركية دائمة تدفع بالمجتمع إلى الارتقاء نحو مستويات مادية مرتفعة والسيطرة على مجتمعات اخرى.

ب– ومن الناحية القانونية يعتمد النظام على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج على أساس خضوع هذه الملكية للقوانين والمواثيق التي تضعها الطوائف والتنظيمات التي تضم كل العاملين داخل مهنة معينة ولتوجيهات الدولة التي تفرض على كل المنتجين وكل الطوائف اختيارات قسرية باعتبارها الممثل للصالح العام والحكم بين مختلف المصالح.

جـ– من الناحية التقنية اعتمدت هذه الأنظمة على تقنية متقدمة لأنها بنيت على أساس النظام الرأسمالي.

٢ – النظام التعاوني:

والنظام التعاوني هو هامشي لأن تطبيقه جزئياً فقط، فهو يتعايش مع أنظمة سياسية أو داخلها كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن وجوده داخل نظام رأسمالي يدل على تغلغل بعض التطبيقات الاشتراكية في هذا النظام في حين أن وجوده داخل نظام اشتراكي يعتبر تساهلاً في

تطبيق مركزية التسيير الاقتصادي . فالقطاع التعاوني في النظام الرأسمالي يظهر من خلال مشاركة المنتجين او المستهلكين في عملية الانتاج أو في عملية الاستهلاك. فالمنتجون يوزعون أرباحهم بحسب كمية العمل التي قدمها كل واحد منهم . والمستهلكون يشتركون في عمليات الشراء قصد التوصل الى أقل الاسعار الممكنة ويخضع القطاع التعاوني في آخر الأمر الى قواعد النظام الرأسمالي السائد وإلى تأثير السوق.

أما القطاع التعاوني في النظام الاشتراكي فيسود أساساً في قطاع الزراعة، حيث يتم تجميع الفلاحين للإنتاج في وحدات تعاونية على أساس الملكية الجماعية ، بحيث يحصل كل منهم على دخل يتناسب ومقدار العمل الذي قدمه، ويخضع القطاع التعاوني في النظام الاشتراكي إلى الخطة الاقتصادية العامة للدولة.

التصنيف الثاني:

يعتمد هذا التصنيف، وهو الذي أخذت فيه الماركسية، على طبيعة الملكية لعناصر الانتاج وما ينتج عن ذلك من علاقات تقوم بين أفراد المجتمع وبناء على ذلك يميز بين أنظمة اقتصادية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال الانسان للإنسان، ونظام اقتصادي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وخالٍ من الاستغلال.

ويتركز الأساس الفلسفي لهذا التصنيف على مقولة " التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية " التي تتألف من عناصر ثلاثة: أسلوب الانتاج، البنيان التحتي، البنيان الفوقي.

وفهم مضمون " التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية " يتطلب إيضاح عناصرها وتفاعل هذه العناصر فيما بينها.

١- اسلوب الانتاج:

ذهبت الماركسية إلى أن الانتاج هو الأساس المادي لكل تشكيلة اجتماعية – اقتصادية. ويتألف أسلوب الانتاج من جانبين:

أ- القوى المنتجة: وهي تعبير عن علاقة الانسان بالطبيعة وتطور درجة وعيه لها وسيادته عليها. ودرجة الوعي والسيادة هذه تحكمها وتحددها أدوات ووسائل الانتاج التي بواسطتها يتوجه الناس بعملهم إلى الطبيعة ليحصلوا على ما يلبي حاجته من الخيرات المادية.

ب- علاقات الانتاج: وهذه تعبر عن العلاقات التي تنشأ بين الناس من جراء قيامهم بالعمل للحصول على الخيرات المادية في مجرى تعاملهم مع الطبيعة. فالإنسان عندما يؤدي عمله في سياق عملية الانتاج لا يؤديه منفرد وإنما يشترك معه أناس آخرين، وكنتيجة لعملية الاشتراك هذه لابد وأن بين تقوم الناس علاقات معينة هي علاقات الانتاج.

إن علاقات الانتاج التي تقوم بين الناس إما أن تكون علاقات سيادة وخضوع، سيادة مجموعة من أفراد المجتمع على المجموعة الأخرى التي تخضع لهذه السيادة. وإما أن تكون علاقات تعاون ومشاركة ومساعدة متبادلة بين جميع أفراد المجتمع دون ان يكون هناك أي مظهر من مظاهر السيادة والخضوع.

أما المعيار المحدد لطبيعة علاقات الانتاج فتراه الماركسية في علاقة الناس بأدوات ووسائل الانتاج، أي في شكل الملكية الواقعة على هذه الأدوات والوسائل. فإذا كانت مملوكة من قبل فئة من أفراد المجتمع فلابد أن ينشأ في المجتمع علاقات ذات طابع طبقي، أي علاقات سيادة وخضوع. أما إذا كانت أدوات ووسائل الانتاج مملوكة من قبل جميع أفراد المجتمع. أي واقعة في الملكية الاجتماعية فإن علاقات الانتاج تأخذ في هذه الحالة طابع التعاون والمشاركة المتبادلة.

من جهة أخرى ترى الماركسية أن مستوى تطور أدوات ووسائل الانتاج يحكم ويحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية. فعندما تكون هذه الأدوات بسيطة يكون بمقدور كل فرد أن يصنعها، كما أن بساطتها تجعل من العسير على الإنسان أن ينتج ما يكفيه ومن يعيله من الخيرات المادية. الأمر الذي يحتم اشتراك الناس مع بعضهم في عملية الانتاج، وينتفي بالتالي وجود الملكية الخاصة ويحول دون ظهور الاستغلال. وعندما تتطور أدوات ووسائل الانتاج ويصل التطور إلى مستوى يتعذر فيه على الفرد الواحد أن ينتجها بنفسه يغدو محتماً تغير علاقات الانتاج.

وتخلص الماركسية إلى نتيجة هي وجود ترابط بين العلاقات التي تنشأ بين الناس من خلال قيامهم بعملية الإنتاج وبين القوى المنتجة. أي ترى أن هناك وحدة وتلازماً بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتتجلى هذه الوحدة في أسلوب الانتاج.

إن الوحدة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج والتلازم بينهما في أسلوب الانتاج يفترضان وجود انسجام وتوافق بينهما. غير أن حركة تطور كل منهما مختلفة عن حركة تطور الأخرى.

فالقوى المنتجة تتميز بديناميكية وسرعة حركتها بالمقارنة مع حركة تطور علاقات الانتاج. الأمر الذي يجعل تطور القوى المنتجة يسبق تطور علاقات الانتاج ويتحول التوافق بينهما إلى تناقض. وعندما يبلغ

تطور القوى المنتجة مستوىً معيناً يبلغ التناقض بينهما وبين علاقات الانتاج حداً كبيراً، وتصبح الأخيرة عائقاً أمام استمرار تطور القوى المنتجة، الأمر الذي يهدد الوحدة بينها بالانفصام وبالتالي انهيار اسلوب الإنتاج، ولما كان التلازم بينهما أمر حتمي فلابد من تبديل أحدهما.

ولما كان تبديل القوى المنتجة أمراً مستحيلاً، إذاً لابد من تبديل الجانب الآخر – علاقات الانتاج القائمة بعلاقات جديدة تتوافق مع مستوى تطور القوى المنتجة. وهذا يعني تبديل أسلوب الانتاج.

وبما أن أسلوب الإنتاج هو الأساس المادي الي تقوم عليه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، فإن تغير أسلوب الانتاج تؤدي بالتبعية إلى تغير التشكيلة. إذا إن تعاقب أساليب هو بذلك الوقت تعاقب للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

٢- البنيان التحتي والبنيان الفوقي:

البنيان التحتي هو مجموعة علاقات الإنتاج القائمة على شكل الملكية وما يتولد عنها من علاقات بين الناس في عمليات الانتاج والتوزيع والتبادل، هذه العلاقات في مجموعها تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلة وعلى أساسها يتم التمييز والفصل بين تشكيلة وأخرى. إذاً إن مضمون البنيان التحتي هو البنية الاقتصادية التي تحدد الصفة النوعية لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية.

أما البنيان الفوقي فهو مجموعة الظواهر والتطورات الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية والدينية والفلسفية وغيرها أو ما يشكل مجموعة الخصائص الروحية والاجتماعية أو الضمير الاجتماعي للتشكيلة. ومجموعة الظواهر والتطورات المذكورة التي تشكل مضمون البنيان الفوقي إنما تتحدد وفقاً لعلاقات الانتاج، أي أن علاقات الإنتاج هي القاعدة التي تنبثق منها وترتكز عليها المؤسسات السياسية والحقوقية والثقافية والدينية والاجتماعية والأفكار الفلسفية وغيرها.

والخلاصة أن لكل تشكيلة اجتماعية – اقتصادية قاعدة خاصة بها هي النية الاقتصادية التي تحدد صفاتها وخصائصها أي علاقات الانتاج. وبناءً فوقياً يتلاءم معها ويتصل بها بصورة وثيقة ويحدد الخصائص الاجتماعية والروحية لها. والعنصر المحرك للتشكيلة هو القوى المنتجة التي هي الجانب الأكبر ديناميكية في أسلوب الانتاج الذي يحدد الطابع العام لعلاقات الانتاج ويحتم تطوره تغييرها عندما تصبح معيقة له.

نستطيع أن نستخلص من كل ما تقدم أن دراسة أي نظام إنما تتوقف على دراسة خصائص البنية الاقتصادية له. فالنظام هو الإطار الذي تعمل بداخله عناصر التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ومحورها هو الأساس المادي الذي هو أسلوب الانتاج الذي يتجلى بالبنية الاقتصادية.

وتبعاً لتغير أسلوب الانتاج تتغير التشكيلة الاجتماعية برأي الماركسية. وعليه يميزون بين خمس تشكيلات اجتماعية – اقتصادية. التشكيلة المشاعية البدائية، تشكيلة مجتمع الرق، التشكيلة الاقطاعية، التشكيلة الرأسمالية والتشكيلة الاشتراكية.

وحسب طبيعة الملكية التي سادت في كل من هذه التشكيلات فإن تشكيلة الرق والاقطاعية والرأسمالية تميزت بعلاقات السيادة والخضوع والاستغلال. أما التشكيلة المشاعية البدائية والتشكيلة الاشتراكية فتقوم على علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة، حيث تسود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وينتفي الاستغلال.

تصنيف الأنظمة الاقتصادية حسب المستوى التقني:

لاشك في أن للمستوى التقني دوراً كبيراً في تحديد سمات تطور المجتمع. حيث ينعكس في مدى تلبية حاجات المجتمع ورفاه الأفراد. ولذلك نرى بعض الاقتصاديين ينظرون إلى تطور المجتمعات من خلال المستوى التقني ومستوى تلبية الحاجات. ففي كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " يرى روستو أن تصنيف المجتمعات يمكن أن ينحصر في خمس فئات: المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، المجتمع المنطلق، المجتمع السائر نحو النضوج، مجتمع الاستهلاك الوفير.

١- المجتمع التقليدي:

وهو المجتمع القائم على مستوى تقني متخلف ويتميز بمحدودية الانتاج، ويعمل غالبية سكانه بالزراعة، ويخضع هذا المجتمع لعبء ثقيل من العادات والتقاليد التي تنعكس سلبياً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

٢- المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق:

يقول روستو: ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لأول مرة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر عندما أخذت الاكتشافات العلمية تترجم الى وسائل ووظائف انتاجية في حقلي الزراعة والصناعة ضمن إطار حركي كان العنصر المحرك فيه هو الاتساع الجغرافي الأفقي للأسواق العالمية والمزاحمة الدولية عليها .

٣- المجتمع المنطلق:

تزول في هذا المجتمع العقبات التي تعيق النمو ويتولد الحافز الذي يدفع للانطلاق وهو الحافز التكنولوجي. ويتم في الصناعات الجديدة بسرعة وتنتشر الأساليب الجديدة في الزراعة كما انتشرت في الصناعة.

٤- المجتمع السائر نحو النضوج:

يتمكن هذا المجتمع من الاستفادة القصوى من ثرواته وموارده باستخدام التقنيات المتطورة المتاحة لديه ويتمثل أحداث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني وتطبيقها على جانب كبير من موارده.

٥- مجتمع الاستهلاك الوفير:

نتيجة للمستوى التقني المتقدم الذي يتمتع به هذا المجتمع يتمكن من انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات بكمية كبيرة، مما يتيح لأفراده التمتع بأنماط استهلاكية عالية .

كما يلاحظ من هذا التصنيف أنه لا يفرق، في الواقع بين أنظمة اقتصادية تختلف في بنيتها وفي القوانين الاقتصادية التي تحكمها. فكيف نفرق بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي، الأول يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما يتبع ذلك من قواعد في الانتاج والتوزيع والاستهلاك، والثاني مبني على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وله قواعده وقوانينه في الانتاج والتوزيع والاستهلاك. علماً أن المستوى التقني يكاد يكون متقارباً، كل من النظامين يستخدم أحدث الوسائل والأساليب التقنية في مختلف مرافق الحياة الاقتصادية.

النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي:

لابد لنا في ختام هذا البحث من التفريق بين مدلول النظام الاقتصادي ومدلول التنظيم الاقتصادي. فالنظام الاقتصادي – كما رأينا سابقاً – إنما تعبر عنه مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين محدد في الزمان والمكان. أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة النظام الاقتصادي لتنظيم العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية. فهو إذاً أحد جوانب النظام الاقتصادي.

أنواع التنظيمات الاقتصادية:

تختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر، ويمكننا بشكل عام أن نميز بين نوعين من هذه التنظيمات: التنظيم العفوي والتنظيم الموجه.

١- التنظيم العفوي:

ويشاء البعض أن يطلق عليه تعبير " التنظيم اللامركزي " وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم الفعاليات الاقتصادية فيه ويوصف هذا التنظيم بالعفوية لأن جهاز السوق هو اليد الخفية للاقتصاد في هذا النظام. أما صفة " اللامركزية " فقد اكتسبها التنظيم عندما بدأت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية غالباً بشكل غير مباشر. وأهم خصائص التنظيم اللامركزي:

أ- أنه اقتصاد سوق، وهذه السوق مؤلفة من مركز أو وحدات اقتصادية مختلفة ذات تأثير متبادل فيما بينها.

ب- أنه اقتصاد المشروع الخاص. وهو الوحدة الاقتصادية التي تقوم بدور الرابط والوسيط بين مختلف الأسواق.

جـ- اقتصاد لا تتدخل فيه الدولة إلا بصورة غير مباشرة. حيث تترك الدولة الحرية لقوى السوق مع توجيه غير مباشر بواسطة السياسات النقدية والمالية والتجارية.

٢- التنظيم الموجه:

وهو صفة ملازمة للاقتصاد الاشتراكي، حيث يتسم بوجود تخطيط شامل وإلزامي تخضع له كل النشاطات الاقتصادية. وما يميز هذا التنظيم:

أ- وجود مركز أساسي يقرر كل الاختيارات ويسهر على تطبيقها أو يراقب بصفة مباشرة من يطبقها ويتمثل هذا المركز في الدولة. حيث تضع الخطة الاقتصادية الموجهة والمسيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية صوب الأهداف التي ينشدها المجتمع.

ب- يكتسب المشروع في هذا التنظيم صفة جديدة، حيث يصبح وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناغم فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة فقط من الناحية الفنية.

جـ- تفقد السوق فاعليتها في هذا التنظيم وتحل محلها الخطة الاقتصادية. فالخطة هي التي تحدد الانتاج وبالتالي المقادير التي ستعرض من السلع والخدمات، وهي التي تحدد الدخول الموزعة، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات.

تجدر الملاحظة إلى أن المركزية لا تعني، كما يعتقد البعض، أن الدولة هي التي تنفرد بوضع الخطة الاقتصادية، بل إن المركزية تعني أن الخطة تصدر موثقة من السلطة السياسية فتصبح إلزامية. أما إعداد الخطة فيشترك فيه جميع أجهزة الجسم الاقتصادي على مختلف مستوياتها القطاعية والمكانية.